مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية

اسم المقال: العقبات التي تعترض انضمام تركيا للاتحاد الأوروبي
اسم الكاتب: م.م. مهند حميد مهيدي
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/530
تاريخ الاسترداد: 2026/11/01 10:01 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة الانبار للعلوم القانونية والسياسية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العقبات التي تعترض انضمام تركيا للاتحاد الأوربي

م.م مهند حميد مهيدي
كلية المعارف الجامعة

Abstract

Turkey, which is seeking since 1987 to join the European Union, still to this day of accession negotiations are taking place despite all the political and economic obstacles that stand in its way of Europe. And the religious factor plays a major role behind the survival of Turkey outside the EU, the Islamic identity of Turkey hinder the entry of the European Union, which also wants to keep the case on what is it for the longest time possible.

الخلاصة:

تركيا التي تسعى ومنذ عام ١٩٨٧ للانضمام للاتحاد الأوروبي ،لازالت حتى يومنا هذا تجري مفاوضات انضمامها برغم كل العقبات السياسية والاقتصادية التي تعترض طريقها الأوروبي. ويلعب العامل الديني الدور الأكبر وراء بقاء تركيا خارج الاتحاد الأوروبي ،فهوية تركيا الاسلاميه تعيق دخولها للاتحاد الأوروبي والذي يريد بدوره إبقاء الحال على ماهو عليه لأطول وقت ممكن.

المقدمة

تسعى تركيا الحديثة ومنذ نشأتها الى الاندماج بالعالم الغربي وبالخصوص اوروبا وتحديداً في المدة التي اعقبت الحقبة الاتاتوركية وبداية الحرب الباردة اذ كانت تركيا طرفا في الاستقطابات الدولية فقد كانت الحامية الجنوبية الشرقية للمعسكر الغربي وبالتحديد لاوربا الغربية بعد دخولها حلف شمال الاطلسي في مواجهة التحديات الشيوعية ، وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي قامت تركيا بكسر هذا التوجه الاحادي من خلال الانفتاح على العالم الغربي .

الا ان حلم الانضمام الى الاتحاد الاوربي لا يغيب عن الطموح التركي خصوصاً ان تركيا الان تحت المجهر الاوربي ووضع تركيا في هذه الحالة يجعل اي حدث يقع في الداخل التركي او في سلوكها الخارجي محل

تحليل دقيق ، وبهذا بقي سعي تركيا للاندماج الى الاتحاد الاوربي معقداً نتيجة لعدة عقبات اهمها الارث الثقافي- الديني لتركيا مما يجعل انضمامها تحدياً حقيقياً للاتحاد الاوربي يصعب حسمه .

أ- اهمية الدراسة : تأتي اهمية الدراسة من المكانة المؤثرة التي تتمتع بها تركيا كعامل مؤثر على الساحة الدولية والاسلامية على وجه الخصوص من خلال موقعها الاستراتيجي الذي يربط الشرق بالغرب .

ب- اشكالية الدراسة : ان سعي تركيا المستمر للانضمام الى الاتحاد الاوربي ، قد واجه صعوبات ومعرقلات كبيرة ، مما يطرح تساؤلاً حول امكانية انضمام تركيا للاتحاد الاوربي ، وهنا تطرح التساؤلات التالية : كيف ستتعامل تركيا مع التحديات الداخلية والخارجية المؤثرة في مسيرتها للانضمام للاتحاد الاوربي ؟ وهل ستتمكن تركيا في المستقبل المنظور من الانضمام للاتحاد الاوربي ؟

ج- فرضية الدراسة : تنطلق فرضية الدراسة من ان رغبة تركيا للانضمام للاتحاد الاوربي تجابه بعقبات معلنة هي العقبات السياسية والاقتصادية ، ولكن العقبة الاساس هي هوية تركيا الاسلامية التي يحملها ٧٠ مليون مسلم ومدى تأثيرها على البناء الاوروبي .

المبحث الأول

خلفيات العلاقة بين تركيا والاتحاد الاوربي

اولا / تركيا مرحلة ما بعد الحرب الباردة :

وجدت تركيا نفسها بعد الحرب العالمية الثانية بين خيارين لا ثالث لهما : اما المعسكر الغربي واما المعسكر الشيوعي ، وانحازت لعوامل عديدة الى المعسكر الاول ، وكان نتيجة ذلك عضوية في حلف شمال الاطلسي عام ١٩٥٢ ، واعترافاً بدولة اسرائيل عام ١٩٤٩ ، والمشاركة في المؤسسات الاوربية ، وهكذا على امتداد الحرب الباردة كانت تركيا جزءاً لا يتجزأ من المنظومة الغربية وامتدادها الاسرائيلي في منطقة الشرق الاوسط ، وكان الدور التركي فاعلاً ، لكن من زاوية سلبية ضد شعوب المنطقة وتياراتها القومية والاسلامية والتحررية .

انتهاء الحرب الباردة عام ١٩٩٠ طرح بقوة تساؤلات حول مكانة تركيا ودورها في ظل الظروف الجديدة الناشئة عن تفكك الاتحاد السوفياتي وزوال الخطر الشيوعي وانهيار حلف واسو ، خاصة بعد

هيمنة الولايات المتحدة الامريكية وانفرادها بالقطبية العالمية ، وظلت تركيا لصيقة بالمشروع الغربي ، بيد ان هذا الموقف اخذ بالتبدل نتيجة لمجموعة من المتغيرات كالمجازر في البوسنه وكوسوفا ومواقف الغرب المتساهلة مع جزاري البوسنه من الصرب اضافة لذلك برز حدثان مهمان شكلا بعد ذلك ركائن لاهتمام تركي واسع وعملي بمنطقة الشرق الاوسط ، اولهما احداث ١١ ايلول/سبتمبر ٢٠٠١ ، وثانيهما احتلال العراق في اذا/مارس ٢٠٠٣ .

ثانيا / مسيرة العلاقات التركية- الاوربية

المواقف التركية حيال ضمّها للاتحاد الاوروبي انقسمت بين طرف مؤيد بقوة للذوبان في اوربا والاندماج في حضارتها بكل المعاني التي يحملها مفهوم الاندماج ، وبين طرف يرفض الاندماج الحضاري - بكل معانيه- ويرى ان مستقبل تركيا يكمن في توجهها ناحية الشرق القديم .

مسيرة عضوية تركيا للاتحاد الاوروبي شائكة ومعقدة ولازالت حتى كتابة هذه السطور مليئة بالألغام والعقبات ، اذ ان تركيا واليونان كانت اول دولتين توقعان اتفاقية شراكة مع الجماعة الاوربية آنذاك[١] ، فبينما كانت اليونان قد وقعتها عام ١٩٦١ ، كانت تركيا قد وقعتها عام ١٩٦٣[٢] فيما يعرف بـ "بروتوكول انقرة"، وكلتا الاتفاقيتين منحتا الدولتين امكانية الدخول في عضوية الاتحاد طبقا لمعايير معينة ، وهكذا انضمت اليونان الى عضوية الاتحاد الاوربي عام ١٩٨١ ، بينما ظلت تركيا تغرد خارج الاتحاد.

في عام ١٩٨٧ تقدمت تركيا الى الاتحاد الاوربي بطلب رسمي للانضمام ، اعقبه توقيع اتفاقية الاتحاد الجمركي عام ١٩٩٥ . التحول الاهم في مسيرة تركيا نحو الاتحاد الاوربي كان عام ١٩٩٩ في قمة هلسنكي اذ شكلت بداية مرحلة الاوربة في تركيا مع منح تركيا وضع العضو المرشح للانضمام الى الاتحاد[٣] .

في قمة نيس ٤-٦ كانون الاول ٢٠٠٠ ، اشارت معظم تقارير المفوضية الاوربية ومنذ كانون الاول ١٩٨٩ حتى الاعلان الذي صدر عن قمة نيس الى ان هناك دوافع ثقافية وسياسية تحول دون انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي[٤] . ولكن ما لبث الحال ان تغير بعد تحسن الاجواء بين الجانبين اذ صادق المجلس الاوربي على وثيقة شراكة الانضمام ، التي مثلت الحد الادنى من الشروط الاولية . وحددت القمة الاهداف المتوسطة المدى التي

يجب على تركيا ان تنجزها لنيل العضوية ، وقبلت تركيا هذه الشروط مما دفع الاتحاد الاوربي في منتصف كانون الاول ٢٠٠١ الى منح تركيا وضع الدولة المؤهلة للترشيح .

في ٣ تشرين الاول ٢٠٠٢ فاز حزب العدالة والتنمية[٥] ذو التوجه الاسلامي المعتدل في الانتخابات البرلمانية. فعين رئيس الحزب رجب طيب اردوغان رئيساً للحكومة . الذي قام بجولة اوربية شملت الدول الـ ١٥ الاعضاء في الاتحاد حينها ، لتشجيعها على تحديد موعد لبدء تركيا مفاوضات العضوية ، وقد اكد اردوغان خلال جولته الاوربية ان تركيا موجودة بالفعل في اوربا من خلال اربعة ملايين مهاجر تركي (معظمهم في المانيا) وهكذا قاد حزب العدالة والتنمية مسيرة تركيا نحو الاتحاد الاوربي .

في ٦ تشرين الاول ٢٠٠٤ في بروكسل اصدرت اللجنة الاوربية تقريراً اشادت فيه بالتقدم التركي الهائل في عملية الاصلاح السياسي . والتزامها بمعايير كوبنهاجن[٦] ، وقد ابدت اللجنة بعض التحفظات ، فقد رأى التقرير ان عدم التراجع عن عملية الاصلاح وتنفيذها يجب التأكد منه على مدى اطول كما وركز التقرير على ضرورة ان تواصل السلطات التركية الحوار مع المجتمع المدني ، وهذه التحفظات جعلت اللجنة تترك لتقدير القمة الاوربية المنعقدة يومي ١٦ و ١٧ كانون الاول ٢٠٠٤ تحديد موعد بدء مفاوضات انضمام تركيا الى عضوية الاتحاد الذي حددته القمة في الثالث من شهر تشرين الاول ٢٠٠٥[٧] .

كانت قمة بروكسل قد اتخذت قراراً تاريخيا لبدء مفاوضات العضوية مع تركيا في الثالث من تشرين الاول ٢٠٠٥ وقد تضمن البيان النقاط التالية[٨] :

١- الترحيب بالتقدم الذي حققته تركيا في ملف الاصلاح ، ومن ثم التاكيد مجدداً على التصميم على السماح لها بالانضمام الى الاسرة الاوربية ، وهو على ثقة بانها ستواصل عملية الاصلاح لهذه الغاية .

٢- حذر الاتحاد الاوربي تركيا من محاولة انتهاك مبادئ الاتحاد الاساسية ، فان المفوضية قد تقوم بنفسها او بطلب من ثلث الاعضاء على الاقل باصدار توصية تتعلق بتعليق عملية المفاوضات وسنقترح شروطاً لاستئنافها .

في ٣ تشرين الاول ٢٠٠٥ عقد اجتماع لوكسمبورغ الذي وضع "وثيقة اطار المفاوضات" وتتضمن ٣٥ فصلاً تناولت مناحي

الحياة دون استثناء على صعيد الادارة وحرية حركة السلع والخدمات المالية والطاقة والسياسة الخارجي والمحاكم والاغذية والاحصاء والثقافة والتعليم والصناعة وصيد الاسماك والجمارك والسياسة الاقليمية والمرأة وغيرها . دون تحديد مدة زمنية لانتهاء المفاوضات . اخذت العلاقات بين تركيا والاتحاد الاوربي بالتحسن مع مطلع عام ٢٠٠٥ الا ان الاخير طلب الجانب التركي بإجراء اصلاحات اكثر في جماعات الديمقراطية وحقوق الانسان .

ثالثا / دوافع انضمام تركيا للاتحاد الاوربي :

ان السعي من اجل الانضمام لعضوية الاتحاد الاوربي وهم وخيال راود الكثير من الاتراك منذ عصر التنظيمات (١٩٣٩-١٨٧١) وبعده عصر المشروطية (١٩٠٨-١٩١٨) وقد جسدت تلك الرغبة مجموعة من الدوافع هي :

١- الدافع الجغرافي :

لطالما شكلت اوربا محط انظار الاتراك ، وغالبية النخب التركية من سياسية وتجارية وثقافية تريد الحصول على الاعتراف بان تركيا هي دولة اوربية، حتى وان كان ٣ ٪ من مساحتها البالغة (٧٨٣٥٦٢ كم[٢]) ، تقع في الجزء الاوربي ، الا انها اعتبرت باقي المساحة امتداداً طبيعيا لاوربا ، كما ان تركيا نفسها اعتبرت الجزء الاوربي منها هو الاهم اما تركيا ككل فهي جسر بين الشرق والغرب[٩] ، وبرغم الدعوات التي يطلقها معارضوا الانضمام كالرئيس الفرنسي الاسبق جيسكار ديستان بقوله" ان انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي يعني نهاية اوربا" فعاصمتها ليست في اوربا و ٩٥ ٪ من سكانها يعيشون خارج اوربا وان لها ثقافة مختلفة[١٠] ، الا ان انصار الضمّ ينطلقون من مبدأ ان الاتحاد يقوم على القيم والسياسة اكثر من الجبال والانهار والقول بان الجغرافيين والتاريخيين لم يوافقوا ابداً على الحدود الفيزيائية والطبيعية لاوربا فرصته لاعطاء اوربا بعداً جديداً مع منطقة لديها فيها مصالح كثيرة وتعطي اوربا امتداداً جغرافياً يمكنها من خلاله ان تقف على قدم المساواة مع الولايات المتحدة .

٢- الدوافع السياسية :

تقسم الدوافع السياسية التي تقف وراء رغبة تركيا في الانضمام الى الاتحاد الاوربي الى قسمين : داخلية وخارجية ، فالداخلية : التي تتمثل في توافق معظم التيارات السياسية التركية من علمانيين

واسلاميين وليبراليين ويمين ويسار والنخب التجارية والثقافية ، على تأييد انضمام بلادهم الى الاتحاد الاوربي ، وهذا عائد لنقمتهم على السياسة الداخلية التي يتبعها العسكر ، فالسلطة الكبيرة التي تتمتع بها المؤسسة العسكرية التركية سوف تتطلب وقتاً طويلاً ليتم تغييرها بنظر هؤلاء . لذا فان انضمام تركيا الى الاتحاد سوف يساعد على اجراء الاصلاحات السياسية والاقتصادية اللازمة ، ونشر الديمقراطية ، وحماية حقوق الانسان ، وتقليص سلطة العسكر وسيطرته على المقاليد السياسية في تركيا . كما سيتيح للأقليات والحركات والاحزاب السياسية التعبير عن الرأي وممارسة الحياة السياسية والثقافية بشكل افضل.

اما الدوافع السياسية الخارجية ، فيتمثل ابرزها في التنافس مع اليونان ، خاصة بعد ان انضمت للاتحاد الاوربي[11] ، واخذت توظف وضعها كعضو في الاتحاد لإبقاء تركيا مفصولة عن اوربا ، كما ان الولايات المتحدة الامريكية شجعت تركيا على الانضمام الى الاتحاد الاوربي وذلك من اجل ضمانتها في الحلف الغربي في مواجهة اعدائها ، غير ان تركيا في المقابل لا تريد الاتكال على الولايات المتحدة في كل شيء لكي لا تصبح هذه الاخيرة مسيطرة عليها ، لذا فضلت الانضمام الى الاوربيين لكي يدافعوا عنها في حال الخلاف مع الولايات المتحدة الامريكية .

٣- الدوافع الاقتصادية :

يمثل الاتحاد الاوربي سوق التصدير الرئيسية لمجمل المنتجات الزراعية والصناعية التركية كما ان التزود المستمر بالسلع الرأسمالية من الاتحاد ، والتي تعتبر سلعاً ضرورية للتنمية والتحديث الاقتصادي في تركيا ، يشكل مطلباً اساسياً لسياسة تركيا التجارية . وتشكل اوربا منفذاً مهماً للعمال الاتراك ، وان ارتفعت احياناً معدلات البطالة فيها ، غير ان الامر يبقى من حيث المبدأ اداة من ادوات رفع الضغط عن سوق العمل في تركيا نفسها التي تعاني اعباء البطالة . يمكن لهجرة قوة العمل التركية ان تضمن ايضاً قدراً معيناً من تدفق العملة الاجنبية عبر تحويلات العمال . كما ان تركيا تهدف من وراء انضمامها للجماعة الاوربية ان تضمن تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة اليها ، اذ من شأن ذلك ان يعوض تدني الادخار وان يساعد على حيازة خبرات وتكنولوجيا جديدة تحتاج اليها تركيا لمتابعة التحديث المستمر لاقتصادها .

٤- الدوافع الامنية :

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩-١٩٤٥) ، كان على تركيا ان تنظم الى احدى المعسكرين الدوليين ، الاتحاد السوفيتي او الولايات المتحدة الامريكية ، فكان الهاجس الامني هو الدافع الاساس لاندماجها في نظام الامن الغربي (الاوربي-الامريكي) من خلال مبدأ ترومان ١٩٤٧ والخاص بالتزامات الولايات المتحدة الامريكية في الشرق الاوسط[١٢] .

وبعد تطور العداء بين الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفياتي دخلت تركيا في مجموعة من الاحلاف الغربية امنيا واقتصاديا : حلف شمال الاطلسي وصندوق النقد الدولي ، واتفاقية الغات .

بعد انهيار الاتحاد السوفياتي ادركت تركيا انها بحاجة للتقرب من اوربا الغربية ، خصوصاً بعد ان رفضت الولايات المتحدة الامريكية توريد الاسلحة اليها .

لقد ادركت تركيا من خلال مشاركتها في حلف شمال الاطلسي ، انها عنصر مهم لاوربا اكثر مما هي بالنسبة للولايات المتحدة الامريكية ، فباتت تطمع في الحصول على مساعدات اوربية على الصعيد العسكري تعوّض المساعدات الامريكية المقلصة لها ، وبالرغم من اهمال الجانب الاوربي لها بسبب انشغاله بتطوير سياسته الدفاعية والامنية في اطار الوحدة الاوربية لكن تركيا كانت شديدة الحرص على ابقاء امنها القومي شديد الارتباط والاعتماد على الامن الاوربي[١٣].

المبحث الثاني / العقبات (المحددات) التي تعترض ضم تركيا للاتحاد الاوربي

تعترض انضمام تركيا للاتحاد الاوربي مجموعة من العقبات (سياسية واقتصادية) يمكن ايجازها :

اولا / مسألة الهوية :

نشأ التوجه الغربي لدى تركيا على ايدي مصطفى كمال اتاتورك في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي ، واخذت تركيا بالتحرك تدريجيا صوب الغرب عبر ارتداءها لثوب العلمانية ، ففي عام ١٩٢٤ قام بإلغاء المدارس والمؤسسات الدينية والمحاكم الشرعية في الوقت الذي قام الدستور الجديد بالفصل بين الدين والدولة ، وفي السابع عشر من شباط عام ١٩٢٦ قامت تركيا بتطبيق القانون المدني السويسري ، الذي كان ينص على الغاء تعدد الزوجات والاعتراف بالزواج المدني ومنح الحرية لكل رجل بالغ او امرأة بالغة وبرغم كل تلك

الاجـراءات الراميـة لاقـتلاع دور الـدين مـن نفوس الاتـراك لكـن بعـض الاوربـيين اعتـبر تركيـا بعلمانيتهـا وتغرّبهـا امتـداداً لدولـة الخلافـة الاسـلامية ومرجعيـة للمسـلمين جميعاً في الاتحاد الاوربـي تتبنـى مطـالبهم . وهـو مـا يفسـر التنـاقض المسـتمر في المـنهج الاوربي للتعامل مع الحالة الاسلامية التركية .

١- العامل الديني ٢- العامل الديموغرافي

١- العامل الديني :

الاوربيين يتخوفون من انضمام تركيا لاتحادهم ، فلا تزال مسألة الدين وفصله عـن الدولة تشكل الهاجس الاول لمنظّري الحضارة والسياسة الغربية الاوربية بشكل خاص ممـا يعـني انـه في حـال قبـول الاتحـاد الاوربـي لتركيا عضواً فيه فانه سيتعرض لضربة قويـة بسبب دخول شعب مسلم على النقـيض تمامـاً من بقية الشـعوب الاوربيـة الـتي هـي امـا لا دينيـة او مسـيحية ، وبالتـالي فـان هـؤلاء الاتراك وفق قـولهم سيصـبحون كـ "الصـوت النشاز" في السمفونية الاوربية[١٤] ، وعليه فان هذا العضو سيزيد من عدد المسلمين الاوربيين ، والذي سيبلغ نحو ٩٠ مليـون نسـمة أي مـا يـوازي ١٥ ٪ مـن اجمـالي سـكان القـارة ، ونتيجـة لـذلك فـالخوف مـن المـد الاسـلامي داخل اوربا والذي تعـدّه اوربـا خطـراً وخطـاً احمـر لا يمكـن تجـاوزه ، وهـذا مـا جـاء في جـواب الـرئيس الفرنسـي الاسـبق فرانسـوا ميتران عندما طلب منه الملك المغربـي الحسـن الثاني الانضمام للاتحاد الاوربي ، اذ قال لـه بكل صراحة ووضوح انه" يستحيل قبـول بلـد مسلم في الاتحاد"[١٥]، وكذلك اكد (جاك ديلور) الـرئيس السـابق للمفوضـية الاوربيـة عنـد حضوره لاحد الاجتماعات الدينيـة في مدينـة بـوردو الفرنسـية ان علينـا تأسـيس اوربـا الروحانية بعـد ان تمكنـا مـن تأسـيس اوربـا السياسية والاقتصادية .

في السـنوات الاخـيرة خففـت دول الاتحـاد الاوربـي مـن معاييرهـا الثقافيـة في تقييمها لتركيا ، بعد ولادة ما عرف بالإسلام الاوربـي واضـحت عمليـة دمـج تركيـا ذات الثقافـة الاسـلامية داخـل الاتحـاد الاوربـي منسـجمة مـع محـاولات دمـج المسـلمين الاوربيين داخل المؤسسات المدنيـة العلمانيـة الاوربية . لكن وبرغم كل ذلـك يبقـى العامـل الـديني هـو عنـق الزجاجـة في دخـول تركيـا للاتحاد .

٢- العامل الديموغرافي :

يبلغ عدد سكان تركيا مـا يقـرب مـن ٧٠,٦ مليون نسمة حسب احصاء عام ٢٠٠٧ ،

الامر الذي يعطي تركيا ثقلا كبيرا على الصعيد البشري ويؤدي ضمّها للاتحاد الاوربي الى سيطرتها على سوق العمالة ومن ثم التغلغل في الدول الاوربية التي تعاني من نقص في السكان اصلاً[١٦] .

ان الثقل السكاني التركي سيلقي بظلاله على المؤسسات الاوربية اذ سيكون له تبعات تثير القلق على وزنها في عملية التصويت وفي تمثيلها في مؤسسات الاتحاد الاوربي وحقها في الحصول على اكبر عدد من المقاعد في البرلمان الاوربي ، فتركيا سيكون لها نفس الثقل الالماني من ناحية عدد السكان اذ انها ستشكل مع المانيا ٣٠ ٪ من تعداد سكان الاتحاد ، وبحسب الدستور الاوربي ستؤدي تركيا دوراً اساسياً في الية صنع القرار داخل الاتحاد الاوربي لاسيما البرلمان الاوربي المخول بالسلطات التشريعية والسلطات المتعلقة بالميزانية والرقابة عليها وكذلك الرقابة على عمل المفوضية الاوربية والمشاركة بوضع القوانين والمصادقة على الاتفاقات الدولية وعلى انضمام اعضاء جدد فلن يمر اقتراح الا بموافقة ١٥ دولة اوربية (وهنا يلعب حجم السكان الدور الاكبر) وستتساوى مع المانيا حيث ستشكل كل من تركيا والمانيا قوتين مؤثرتين في الاتحاد . وسيمكنها ذلك من امكانية اشغال عدد من المقاعد في البرلمان والجدول ادناه يبين كيفية توزيع المقاعد على الدول الاوربية الاعضاء (في حال انضمام تركيا) اذ ستشغل تركيا ٨٢ من المقاعد وهو ما نسبته ١١,٢ من القدرة التصويتية في حين تساوى كل من فرنسا ، بريطانيا ، ايطاليا بعدد المقاعد حيث ستشغل كل دولة ٦٤ مقعد بقدرة تصويتية قدرها ٨,٧ ٪[١٧] .

فالخشية ليست على تركيا بل على الهوية الاوربية ، فالتراجع السكاني الاوربي والذي يقابله تضخم في الولادات المسلمة داخل اوربا وفي تركيا ، وهذا سيحول اوربا الى هوية مهددة او على الاقل غير ممسكة تماماً بقراراتها ومصيرها .

جدول رقم (١)

توزيع المقاعد في البرلمان الاوربي والقدرة التصويتية لبعض الدول الاعضاء ٢٠٠٤-٢٠١٥

الدولة	اتحاد مؤلف من ٢٥ عضو عام ٢٠٠٤		اتحاد مؤلف من ٢٨ عضو عام ٢٠١٥	
	المقاعد	القدرة التصويتية ٪	المقاعد	القدرة التصويتية ٪
المانيا	٩٩	٪١٣,٥	٨٢	١١,٢
فرنسا	٧٨	١٠,٦	٦٤	٨,٧
المملكة المتحدة	٧٨	١٠,٦	٦٤	٨,٧
ايطاليا	٧٨	١٠,٦	٦٤	٨,٧
اسبانيا	٥٤	٧,٣	٤٤	٠,٦
بولونيا	٥٤	٧,٣	٤٤	٠,٦
هولندا	٢٧	٤,٣	٢٢	٣,٠
بلجيكا	٢	٣,٢	٢٠	٢,٧
تركيا	–	–	٨٢	١١,٢

نقلا عن : حسين طلال مقلد ، تركيا والاتحاد الاوربي بين العضوية والشراكة ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المجلد ٢٦ ، العدد الاول ٢٠١٠، ص٣٦٩ .

مما تقدم يمكن القول بان اوربا ترغب بتأسيس اتحاد منسجم مع بنيتها دينيا وفكريا واقتصاديا ، ويعرف المسؤولون الاتراك بان اوربا التي لا تقول الان "لا" نهائية لتركيا وتقرنها بجملة من شروط لن تقول "نعم" كاملة على الاقل في العقود القليلة المقبلة ، فتركيا تواجه قضية البحث عن هوية وحتى تحل هذه المعضلة ستظل سياستها تعاني من الارباك الحاد خصوصاً على المستوى الخارجي ، لان تركيا تتطلع الى الاندماج بالغرب وتأمل في الوقت نفسه تطويع الشرق لعلها بهذه الوسيلة تستطيع ملء فراغات الهوية المفقودة .

ثانيا / القضية القبرصية :

شهد عام ١٩٦٠ اقامة جمهورية قبرص ذات المجموعتين الطائفيتين اليونانية (٨٠٪) والتركية (٢٠٪) ، وبضمانات كل من انكلترا وتركيا واليونان ، بحيث لا يمكن تغيير صيغة الدولة دون موافقة الاطراف الضامنين للاتفاقية ، غير ان الانقلاب الذي استهدف رئيس الجمهورية المطران مكاريوس عام ١٩٧٤ والدعوة لتوحيد البلاد مع اليونان استدرج التدخل العسكري التركي في تموز ١٩٧٤ واحتلال القسم التركي الشمالي في الجزيرة ومنذ ذلك الوقت اصبحت المسألة القبرصية احدى عقبات تطبيع العلاقات بين تركيا واليونان وبين تركيا والاتحاد الاوربي[١٨] ، ومنذ هذه الحادثة اخذت علاقات تركيا باوربا الغربية تأخذ منحى مغايراً وقد نتج عنها ازمات اقتصادية عصفت بتركيا بفعل وقف المساعدات الاوربية لتركيا وكذلك ازمات دبلوماسية تجسدت بالمقاطعة الاوربية ، وبالرغم من المبادرات الدولية[١٩] العديدة التي طرحت بهدف ايجاد حل سلمي للمشكلة الا ان جميعها اصطدمت بالعقبات اليونانية والتركية للنزاع ، وقد لجأت اليونان الى اثارة قضية قبرص في المحافل الدولية والاوربية ، وذلك لإغلاق الابواب الاوربية في وجه تركيا معتمدة في دعايتها على ان تركيا ليست اوربية بل اسيوية وان القسم الاوربي منها ما هو الا مجرد مستعمرة صغيرة من العهد العثماني[٢٠]

وظلت القضية القبرصية عقبة في طريق انضمام تركيا للاتحاد الاوربي ، اذ تم استخدامها كعامل مفرمل لهذه العضوية وخصوصاً بعد ان اصبحت قبرص عضواً في الاتحاد الاوربي عام ٢٠٠٤ .

وقد اكد الاتحاد الاوربي على ان الاعتراف بجميع الدول الاعضاء هو مكون رئيس من مكونات عملية الانضمام الى الاتحاد وهو ما اكده خافيير سولانا ممثل السياسة الخارجية للاتحاد الاوربي بقوله "كي تكون عضوا في اسرة يجب ان تعترف بجميع اعضاء هذه الاسرة"[٢١] .

وقد لاحت في الافق بوادر انفراج لتلك الازمة خصوصاً مع انطلاق المفاوضات بين شطري قبرص اتفاق الرئيسين القبرصي اليوناني ديمتريس خريستوفياس وزعيم القبارصة الاتراك محمد علي طلعت في ٢٠٠٨/٧/٢٥ على بدء المحادثات على اساس مبدأ "دولة موحدة ذات سيادة واحدة وجنسية واحدة".

ثالثا / ارمينيا :-

اعلنت ارمينيا استقلالها الرسمي عام ١٩٩١ عن الاتحاد السوفياتي وفي ذات العام

اعترفت تركيا باستقلال جميع الجمهوريات السوفيتية المستقلة وبضمنها ارمينيا ومع ذلك لم يتبادل البلدين التمثيل الدبلوماسي حتى الان بسبب مسألتين جوهريتين هما مسألة الابادة التي يتهم بها الارمن الاتراك بانهم نفذوها بقرار رسمي عام ١٩١٥ وسقط جرائها مليون ونصف المليون ارمني والمسألة الثانية هي المطالبة التاريخية للأرمن بأراضي تقع الان في شرق تركيا ، وبالمقابل تدعو تركيا الارمن الى التخلي عن الحملة ضدها وكذلك التخلي رسميا عن المطالبة بأراضي تركيا[٢٢] .

شكلت القضية الارمينية عائقاً اساسياً امام انضمام تركيا للاتحاد الاوربي ، بسبب الضغوط التي يمارسها عليها اللوبي الارمني الموجود في اوربا والولايات المتحدة الامريكية للاعتراف بالمجازر التي ارتكبت ضد الارمن ، وكان اول اعتراف رسمي بهذه المجازر عام ٢٠٠٥ ، عندما نشرت صحيفة حرييت التركية في ٢٠٠٥/٤/٢٢ مذكرات رئيس الوزراء العثماني السابق طلعت باشا وهي بخط يده ، وذكر فيها ان عدد الارمن الذين تم تهجيرهم من قراهم في الاناضول باتجاه سوريا بلغ ٩٢٤,١٥٨ ارمينياً وان عملية التهجير بدأت بالقانون الذي اصدرته الحكومة العثمانية ١٩١٥[٢٣] .

وكان الاتحاد الاوربي قد استخدم هذه القضية ضد تركيا قبل اتخاذ الاتحاد قراره ببدء مفاوضات انضمام تركيا للاتحاد . وبادرت الحكومات التركية المتعاقبة الى تحسين العلاقات مع ارمينيا. ويعيش في تركيا نحو ٤٠ الف ارميني يعملون دون اذن عمل ، كما بادرت تركيا الى دعوة ارمينيا الى الانضمام الى منتدى البحر الاسود الاقتصادي على الرغم من كون ارمينيا ليست مطلة على البحر الاسود .

رابعا / المسألة الكردية :

تعتبر المسألة الكردية من المسائل الاساسية التي رافقت الدولة التركية منذ فترة تأسيسها وحتى يومنا هذا ، فقد بدأت ثورات الاكراد على توجهات الدولة القومية العلمانية بعد تأسيس الجمهورية التركية بفترة وجيزة اذ قاموا بسبع عشر ثورة بين عامي ١٩٢٥–١٩٣٨ ، وقد بدأت هذه القضية تنحو منحاً امنياً خطراً اعتباراً من عقد الثمانينيات بعد ظهور حزب العمال الكردستاني[٢٤]، بزعامة عبدالله اوجلان[٢٥] ، وكان الحزب قد اعلن الكفاح المسلح ورفع شعار اقامة دولة كردية ضمن مناطق دول كل من العراق وتركيا وايران وارمينيا ، وقد لجأت الحكومة التركية الى دمج الاكراد في

الحياة الاقتصادية والسياسية وكذلك سعت لمواجهة التخلف الاقتصادي في الشرق الكردي ، وفي نيسان ٢٠٠٢ تم حل حزب العمال الكردستاني واصبح اسمه (كايك) بمعنى المؤتمر من اجل الحرية والديمقراطية ثم ما لبث ان استعاد اسمه الاصلي عام ٢٠٠٥ .

اسهمت الدول الاوربية من جانبها ونتيجة للاعتبارات السياسية والدينية في اذكاء قضية الاكراد والتي لم تكن هي المحرك الاساسي لعلاقة تركيا بالاتحاد الاوربي وعلى الرغم من تأييد الاوربيين لأكراد تركيا الا انها لا تدعوا الى اقامة دولة خاصة بهم في شرق الاناضول ، ففي ١٩٩٢/٤/٩ ، انتقد البرلمان الاوربي المعاملة التركية للأكراد ، الامر الذي اثار ردود افعال غاضبة داخل تركيا وتكرر الانتقاد عام ١٩٩٤ ، اذ انتقد البرلمان الاوربي قرار البرلمان التركي بشأن رفع الحصانة عن النواب الكرد ودعا تركيا الى الاعتراف بالحقوق الخاصة للشعب الكردي (الحقوق الثقافية دون الاستقلال)[٢٦] .

هنا يلاحظ ان الدول الاوربية كانت تساند القضية التركية الا انها ترفض ان تضع حلاً لها بل انها ترفض الاثار المترتبة عليها ، وقد استمر رفض المؤسسات وقادة الاتحاد الاوربي للانتهاكات التركية للديمقراطية وحقوق الانسان وطالبوا بنبذ الاسلوب العسكري في التعامل مع القضية الكردية . وبعد تولي حزب العدالة والتنمية الحكم ٢٠٠٢ ، اعترف بوجود مشكلة كردية كما اعترف بوجود اخطاء في السياسة القديمة وتعهد بفتح صفحة جديدة اكثر ديمقراطية مع الاكراد ، وفي خطوة غير مسبوقة زار اردوغان دياربكر في ٢٠٠٥/٨/٢٩ ، والواقع ان توجهات الحكومة هذه تأتي في اطار سعي تركيا للانضمام للاتحاد الاوربي .

خامسا / دور المؤسسات العسكرية : (دور الجيش في الحياة السياسية)

تمتلك تركيا الجيش الاكبر بين الدول الاوربية المنضوية في الناتو (٥١٠,٦٠٠) ضابط وجندي ، أي ما يكاد يقارب من مجموع ما لدى اسبانيا (١٤٩,١٥٠) وفرنسا (٢٥٤,٨٩٥) ، وايطاليا (١٨٦,٠٤٩) ، ولهذا دلالات استراتيجية لا يمكن تجاهلها من جهة الحاجة الاوربية والاطلسي لتركيا[٢٧] .

دور الجيش في الحياة السياسية التركية معروف منذ تأسيس الجمهورية ، بل يذهب العديد الى القول ان النظام التركي هو نظام عسكري بقناع ديمقراطي ، فالجيش التركي يتحكم بالسلطة ، وان كان احياناً من

خلف الستار ، لقد شهدت تركيا قيام الجيش بـثلاث انقلابـات (١٩٦٠ ، ١٩٧١ ، ١٩٨٠) والسيناريو ذاته يتكرر في كل انقلاب اذ يبدأ بإنـذار توجهـه القـوات المسـلحة الى رأس السلطة مصحوباً بشروط تطرحها المؤسسة فاذا لم يستجب الحاكم لإنـذار الجـيش يحـدث الانقلاب[٢٨]، وترى المؤسسة العسكرية انها صاحبة حق مشروع في التدخل اذا ما رأت تعرض رسالتها المتمثلة بالحفاظ على الامن القومي للخطر ، بل عدّ الجنرالات انفسهم حراساً للنظام ، وان دور المؤسسة العسكرية يتلخص في حماية النظام وليس السيطرة عليه ، لكن دور الجيش ما كان له ان يستمر بهذا الشكل في الوقت الذي ترغب فيه تركيا بالانضمام الى الاتحاد الاوربي ، مع ادراك الجيش ان ضمّ تركيا للاتحاد يُعد سحباً لكافة سلطاتها السياسية ولقوتها الاقتصادية ويعني ايضاً اعادة تنظيم وضعيته الدستورية وفق المعايير الاوربية[٢٩].

كان الاتحاد الاوربي يتابع عن كثب الاوضاع السياسية والاجتماعية والقانونية في تركيا . وما ان شرعت تركيا في اتخاذ خطوات جادة للوفاء بمعايير كوبنهاجن شرع الاتحاد الاوربي في اعداد تقارير متابعة لأداء تركيا وكانت هذه الوثائق والتقارير قد تركزت حول اوجه القصور في العملية الديمقراطية التركية ولاسيما نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية في تركيا[٣٠]، وكانت تقارير الاداء التي اعدها الاتحاد الاوربي منذ عام ١٩٩٨ وحتى عام ٢٠٠١ ق تركزت حول انتقاد الدور البالغ الذي يلعبه الجيش في الحياة السياسية من خلال مجلس الامن القومي [٣١]وتمت المطالبة بوجوب اعادة تنظيم مجلس الامن القومي دستوريا ليتماشى مع المعايير الاوربية وتحويله الى مؤسسة استشارية في الحكومة

في عام ٢٠٠٣ اقرّ البرلمان التركي مجموعة اصلاحات تلبي مطالب الاتحاد الاوربي ، فتم الحد من نفوذ الجيش في مجلس الامن القومي والذي كان بمثابة الحكومة الخفية في تركيا وتمثل ذلك في تقليل عدد ممثلي القوات المسلحة بين اعضائه . كما تولى امانة المجلس موظف مدني بدرجة سفير في وزارة الخارجية وهذه خطوة غير مسبوقة لأنه منذ انشائه يمثل المؤسسة العسكرية ويتولى الامانة فيه احد جنرالات الجيش ، كما اصبحت ميزانية الجيش خاضعة للرقابة البرلمانية والقضائية[٣٢].

خامسا / العامل الاقتصادي :

الاتحاد الاوربي يدرك ان انضمام تركيا لنسيجة سيترك آثار اقتصادية تتجلى بالخسارة التي قد يسببها تدفق المنتجات التركية الى اسواق دول الاتحاد الاوربي نظراً لأثمانها الرخيصة بنظيراتها في دول الاتحاد الاوربي ، فتركيا ستكون بالنسبة لاوربا كالصين بالنسبة للعالم ، اذ ستغزو الصناعة التركية الاسواق الاوربية ، ايضاً سيترتب على الاتحاد – في حال انضمام تركيا– ان يقدم ما يقرب من ٨,٢ مليار دولار لدعم القطاع الزراعي التركي نظراً لضخامة هذا القطاع الذي يضم قرابة السبعة ملايين مزارع في الوقت الذي يبلغ عددهم في دول الاتحاد الاوربي عشرة ملايين مزارع[٣٣] ، وترتفع معدلات البطالة في تركيا لتصل الى سبعة ملايين عاطل عن العمل سيجدون في اوربا ملاذاً لآمالهم في العمل والرفاه الامر الذي يعمق التخوف الاوربي من الهجرات التركية[٣٤] ، فدخول تركيا للاتحاد الاوربي يعني يورو ولا حدود بين الدول الاعضاء[٣٥] ، يضاف لذلك انخفاض متوسط الدخل الفردي للمواطن التركي مقارنة بجميع دول الاتحاد ، فهناك فجوة كبيرة تفصل مستوى المعيشة في تركيا عنه في دول الاتحاد الاوربي الاخرى و تعم دول الاتحاد الاوربي خشية من ان ضمّ تركيا سيؤدي الى امتصاص الاعتمادات المالية المتوفرة في الاتحاد الاوربي لصالح تركيا ، وهو ما يشكل عقبة اخرى في طريق تركيا نحو الاتحاد .

المبحث الثالث

مستقبل انضمام تركيا للاتحاد الاوربي

من خلال المعطيات التي تم تقديمها لموقف الاتحاد الاوربي من ضمّ تركيا، فاستشراق المستقبل لمصير تركيا يجعلنا امام ثلاث سيناريوهات ، الاول قبول العضوية ، والثاني رفض العضوية اما السيناريو الثالث وهو المرجح الاستمرارية للوضع الحالي على ما هو عليه .

السيناريو الاول : قبول عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي

ان انضمام تركيا للاتحاد الاوربي سيكون له اثره وانعكاساته على الطرفين (تركيا– الاتحاد الاوربي) وكذلك على الشرق الاوسط والعالمين العربي والاسلامي وعلى روسيا والولايات المتحدة الامريكية .

فالاتحاد الاوربي سيتأثر بالحجم السكاني الكبير لتركيا والبالغ ٧٠ مليون نسمة وما سيلعبه هذا العدد من دور في اعادة توزيع مقاعد البرلمان الاوربي ، وعلى الصعيد الاقتصادي وبالرغم من الاعباء التي

سيتحملها الاتحاد الاوربي جراء ضمّ تركيا ، لكن الاخيرة ستشكل اكبر اسواق اوربا مما يتيح للمستثمرين الاوربيين القيام باستثمارات فيها وبخاصة في المناطق الكردية.جغرافيا فان حدود الاتحاد الاوربي في حال انضمام تركيا اليه ستصل الى القوقاز وجورجيا وارمينيا واذربيجان وايران والعراق وسوريا وهي مناطق مليئة بالمشكلات المزمنة ولكن بالمقابل سيسهم هذا الموقع في خلق توازن بمنح اوربا الموحدة قدرة اكبر على التأثير في تلك المناطق ويقوي موقفه تجاه النفوذ الامريكي هناك[٣٦] .

اما على صعيد العالمين العربي والاسلامي ، فان انضمام تركيا للاتحاد سيحسن صورة اوربا لدى العالم الاسلامي وسيثبت ان العامل الديني لا يقع في اساس التعامل الاوربي مع المسلمين مما سيفسح المجال امام مرحلة جديدة لعلاقة جيدة بين المسلمين والمسيحيين ويطوي صفحات ماضية سليمة طبعت تاريخ العلاقة بين الجانبين ويتأكد بذلك ان الاتحاد الاوربي ليس بنادٍ مسيحي حصري بل هو اتحاد للقيم الديمقراطية وبضم تركيا اليه يكون مثالا بتجنب صراع الحضارات

ان وجود تركيا المسلمة بضخامتها ونخبها الثقافية سينقل الحضارات من "الحوار" الى "التفاعل" المباشر بعيداً عن الاوهام والتخيلات وهذه تجربة فريدة في التاريخ البشري ، فانضمام تركيا بوصفها دولة مسلمة ستكون له تأثيرات ايجابية للغاية في العلاقات بين اوربا والعالم الاسلامي وسيكون امام اوربا – عبر تركيا– فرصة مضاعفة النفوذ داخل هذا العالم وخصوصاً اذا كان الصراع العربي– الاسرائيلي لم يجد حلاً حينها .

السيناريو الثاني : رفض عضوية تركيا في الاتحاد الاوربي

بداية تجدر الاشارة الى ان رفض ضمّ تركيا الى الاتحاد الاوربي ، يختلف عن وضعها الراهن كدولة خارج هذا الاتحاد ، فوجود تركيا الحالي خارج الاتحاد، هو نتيجة لعدم استكمال شروط الانضمام وبالتالي فان رفض ضمها او منحها أي وضع اخر في علاقتها باوربا سيكون موقفاً يختزن – بمعزل عن الذرائع التي قد تعلن– ابعاداً حضارية ودينية[٣٧] .

اذاً ستكون تأثيرات عدم انضمام تركيا لأسباب اوربية لا تركية ، اقرب الى التأثيرات الكارثية منها الى شيء اخر ،

فتركيا التي حملت لواء الصراع العثماني مع اوربا المسيحية طوال اكثر من ستة قرون ستعود الى وجهها القديم الذي حاولت علمانية اتاتورك ان تعدل ملامحه لا في اتجاه ان يكون اوربيا فقط بل الا يكون ايضاً مسلماً ، وهذا يعني على الصعيد الداخلي التركي انكفاءً في اتجاه اعتبار ان العلمنة كانت مجرد اداة لنزع الهوية الاسلامية لتركيا ، لا رافعة في اتجاه الاوربة والحداثة وبالتالي معاودة النزاعات الدينية الاسلامية لحضورها وتأثيرها ، اذ ستجد تركيا نفسها من جديد خط تماس دينياً مع اوربا ، وسيؤكد طروحات صاموئيل هنتنغتون صاحب نظرية "صدام الحضارات" والذي من الممكن ان يخلق حاجزاً دينياً خطيراً امام استمرار التواصل بين المجتمعات الاوربية المسيحية وبين المجموعات الاسلامية فيها[٣٨].

ومثلما ان لعدم الانضمام التركي اثره على الداخل التركي ، فله كذلك تأثيرات مشابهة على الداخل الاوربي ففي ظل وجود كتلة كبيرة من المسلمين في المانيا وفرنسا وبريطانيا وغيرها[٣٩] ، سيعزز عدم ضم تركيا ايجاد حاجز خطير امام استمرار التواصل الطبيعي بين المجتمعات الاوربية المسيحية والعلمانية وبين المجموعات الاسلامية فيها وما قد يتولد عن ذلك من انقسامات وتوترات داخلية .

اما على صعيد العالم الاسلامي في الشرق الاوسط وبقية العالم ، فرفض عضوية تركيا سيُفقد اوربا تعاطف المسلمين – في ظل استمرار الصراع الاسرائيلي– الذي يُثمنون عالياً موقعها الحالي المتمايز عن الولايات المتحدة الامريكية وسيضعونها في الكفة نفسها مع واشنطن ، وسيرى المسلمون في العالم الاسلامي ان شعارات الديمقراطية وحقوق الانسان والحريات التي يرفعها الغرب، ليست سوى ادوات لتجويف الثقافة الاسلامية وافراغ هويتهم من مضمونها .

ان تركيا مرفوضة من الاتحاد الاوربي ، تعني تركيا ذات نزعات قومية اكثر تطرفاً ، مما سيعزز بقوة الاتجاهات الداعية الى تأسيس "عالم تركي" مع القوقاز واسيا وقبرص[٤٠]، وسيفتح امامها عدة خيارات اقليمية ودولية وهذا ما بدأت به مع روسيا وايران والصين ، الذين سيمسكون – في حال اتفاقهم– بمفاتيح اوراسيا جغرافياً واقتصادياً وسيحتلون موقع المتحكم في الاقتصاد العالمي وطرق امداد الطاقة الى اوربا فروسيا من بين الدول المرشحة لمثل هذا التقارب التركي ، وما يعني ذلك من اختلال المعادلة لمصلحة

تحالف تركي- روسي على حساب دول الاتحاد الاوربي[41] .

واجمالاً فان لم تنجح تركيا في الانضمام للاتحاد الاوربي ، فذلك لن يخلوا من فائدة بالنسبة اليها فلقد اعتبر اردوغان بان المجهود الذي يبذله في سبيل ضمّ بلاده الى الاتحاد الاوربي لا يتعلق نجاحه بـ (نعم) او (لا) الاوربية ، بل بمقدار ما يحرر تركيا من قبضة المؤسسة العسكرية وفتح مجال واسع للمجتمع المدني التركي في التعبير عن نفسه لإجراء اصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية .

السيناريو الثالث : الاستمرارية

المتتبع لمسيرة العلاقات الاوربية- التركية ، يجد ان تركيا تقدمت لعضوية المجموعة الاقتصادية الاوربية عام ١٩٥٩ ، وتقدمت بطلب العضوية الكاملة للمجموعة ذاتها عام ١٩٨٧ ، وتم الاعلان على ان تركيا دولة مناسبة لدخول الاتحاد الاوربي وهكذا بدأت مفاوضات الانضمام[42] ، ولكن تركيا وحتى كتابة هذه السطور لازالت خارج الاتحاد ، ويرى البعض ان الاتحاد الاوربي يتصنع العقبات لإبقاء تركيا معلقة ما بين سندان قبول العضوية ومطرقة الرفض وهذا ما اكده رئيس المفوضية الاوربية (مانويل بارسو) بقوله ان تركيا ليست جاهزة للانضمام الى الاتحاد الاوربي اليوم ، ولا غداً ، ولكن يجب ان تستمر مفاوضات العضوية[43].

فاوربا - من جهة- مقتنعة تماماً بمركزية الحضارة الغربية وغير مستعدة لرؤية دولة مسلمة عضواً في ناديها الاوربي ، ومن جهة اخرى تواصل مفاوضاتها مع تركيا ، وقراءة متعمقة لذلك الموقف تظهر ان اوربا تدرك حجم التأثير التركي في الشرق الاوسط بحكم هويتها الدينية وبحكم موقعها وتدرك ايضاً نتائج اتجاه تركيا تجاه الشرق ، فلا تريد خسارة تركيا وانما تريد منحها شراكة متميزة وهو ما ترفضه تركيا والتي لا تقبل بغير خيار العضوية الكاملة .

هذا السيناريو هو الذي نرجحه في استقراء مستقبل تركيا تجاه الاتحاد الأوربي ، لأنه وحتى كتابة هذه السطور لا توجد مؤشرات مشجعة من الجانب الاوربي صاحب القرار النهائي في قبول العضوية او رفضها ، فمفاوضات الانضمام ستستمر بين الجانبين - على الاقل في السنوات الـ ١٥ المقبلة- ، وتدرك تركيا ان منافع الاستمرار في المفاوضات اكثر بكثير من التوقف عنها ، وان قرار المضي في الشوط حتى نهايته صحيح من المنظور الاستراتيجي ، فهي مهمة في توليد

قوة دفع نحو الخروج من اوضاع تتناقض مع الحريات العامة ولا تنسجم مع قواعد الحكم الديمقراطي .

الخاتمة والاستنتاجات :-

بعد الحرب البادرة برزت اهمية تركيا بشكل جلي عند كل من الولايات المتحدة واوربا الغربية آنذاك للوقوف بوجه المد الشيوعي السوفيتي ، وتسعى تركيا لجعل موقها الاستراتيجي المهم احدى محفزات قبول تركيا في الاتحاد الاوربي ، اذ تبقى دائرة الاتحاد الاوربي هي الاهم في مدرك القادة الاتراك ، اذ تبغي ان تكون عضواً كاملاً من اجل بناء قدرتها الاقتصادية والعسكرية فضلاً عن فاعليتها السياسية وتبنيها دور اكبر في محيطها (اوربا- الشرق الاوسط- اسيا الوسطى- القوقاز) ، ورغم بدء مفاوضات الانضمام في ٢٠٠٥ وقطعها اشواط متقدمة باتجاه تعميق وترسيخ المكاسب من اجل الانضمام الكامل . الا انها واجهت تحديات مختلفة داخلية وخارجية منها ما يتعلق بطبيعة النظام الديمقراطي التركي المنقوص والذي يختلف عما هو موجود في دول الاتحاد الاوربي بسبب سطوة المؤسسة العسكرية ومسألة الحقوق والحريات ، والقضية الكردية اما التحدي الكبير فهو الاختلاف الحضاري بين تركيا المسلمة ودول الاتحاد الاوربي المسيحية على اعتبار ان تركيا تنتمي الى حضارة مختلفة لها خصائصها المختلفة عن الحضارة الاوربية المسيحية ، وبهذا يتضح بان العائق الحضاري والاختلاف الديني بين تركيا والاتحاد الاوربي هو العائق الاساسي الذي سيمنع تركيا من الانضمام .

ومن كل ما تقدم يمكن ان نستنتج الاتي :

١- تمكنت تركيا من اجراء العديد من الاصلاحات على صعيد القوانين والانظمة الداخلية لتصل الى مستوى القوانين والانظمة الاوربية خصوصاً مع تولي حزب العدالة والتنمية السلطة في تركيا عام ٢٠٠٢ .

٢- ان انضمام تركيا للاتحاد الاوربي قد يمكنها مستقبلاً من التقليل من اعتمادها الكبير على الولايات المتحدة ومن ثم ستكون لها قدرة اكبر في حركتها السياسية.

٣- ان الخيار الاوربي هو الاساس بالانفتاح على العالم ، اذ تنتهج تركيا سياسة تعدد الابعاد وتعاملها مع محيطها سواء في آسيا الوسطى والقوقاز او الشرق الاوسط .

٤- ان تركيا تجاور بيئة تتسم بالتوتر والقلق الامني وان انضمام تركيا يعني احتمالية انتقال هذه التوترات الى داخل اوربا ، الا ان رفض تركيا قد يخلق تهديد اكبر لان في هذه الحالة ستحاول تركيا نقل التوترات والمشاكل الى داخل اوربا ، لذا سيكون من الافضل قبول تركيا او على الاقل المحافظة على علاقة شراكة استراتيجية متميزة لها مع الاتحاد الاوربي .

٥- ان شعور تركيا بانها ستبقى الى الابد خارج الاتحاد سيدخلها في خيارات اقليمية ودولية جديدة وروسيا من بين الدول المرشحة لمثل هذا التقارب التركي.

ان خيار استمرار الوضع الراهن هو الاكثر ترجيحاً لفترة من الزمن تصل الى الـ ١٥ سنة ثم التحول نحو بناء شراكة استراتيجية متميزة بين تركيا والاتحاد الاوربي لأهمية كل طرف للأخر ، وعدم امكانية استغناء كل طرف عن الاخر ، وان الاختلافات الجوهرية الحساسة وبالتحديد العامل الديني الذي يقف حائل بينهما الذي يشكل العائق الحقيقي لعدم امكانية الانضمام الكامل.

الهوامش

[١] الجماعة الاوربية هو الاسم الذي ظل لصيقا بمجموعة الدول التي تشكلت عام ١٩٥٧ كاتحاد للحديد والصلب ، وظل هذا الاسم حتى عام ١٩٩٢ بعد التوقيع على اتفاقية ماستريخت والتي غيرت اسم الجماعة الى الاتحاد الاوبي

[٢] محمد مصطفى كمال– فؤاد نهرا ، صنع القرار في الاتحاد الاوربي والعلاقات العربية– الاوربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، آب ٢٠٠١ ، ص٣٤ .

[٣] لقمان عمر النعيمي ، تركيا والاتحاد الاوربي (دراسة لمسيرة الانضمام ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ٢٠٠٧ ، ص٢٥

[٤] عمرو الشوبكي ، استراتيجيات بناء الوحدة الاوربية ، مجلد السياسة الدولية ، العدد ١٥٧ ، ٢٠٠٤ ، ص٩٣ .

[٥] تاسس في ١٤ آب ٢٠٠١ ، وتوصف توجهات الحزب بانها محافظة من الناحية الاجتماعية وليبرالي من الناحية الاقتصادية ، ويشكل هذا الحزب الجناح الاسلامي المعتدل في تركيا ويحرص على الا يستخدم الشعارات الدينية في خطاباته السياسية ، كما يؤيد انضمام تركيا للاتحاد الاوربي ويؤكد انه سيواصل تطبيق برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي يجري تطبيقه في تركيا .

٦ معايير كوبنهاجن : مجموعة معايير سياسية وضعت في قمة كوبنهاجن ١٩٩٣ ، اصبحت فيما بعد محددات ثابتة للعضوية ومن ابرزها :

أ– وجود مؤسسات ديمقراطية ، واحترام حقوق الانسان .

ب– تبني معايير اقتصاد السوق ، والقدرة على تحمل متطلبات المنافسة وتقلبات الاسواق الاوربية .

ج– القدرة على الوفاء بالتزامات العضوية ، بما في ذلك المساعدة في تحقيق اهداف الاتحاد .

احترام المكاسب الشعبية والجماعة الاوربية التي تفصل القواعد الموضوعة اوربيا فيها .

[٧] جان ماركو ، تركيا واوربا حانت ساعة الحقيقة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد ١٥٩ ، كانون الثاني ٢٠٠٥ ، المجلد ٤٠ ، ص٥٢ .

[٨] حسين طلال مقلد ، تركيا والاتحاد الاوربي ، بين العضوية والشراكة ، مجلد جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية ، المحلد ٢٦ ، العدل الاول ٢٠١٠ ، ص٣٣٩ .

[٩] لقمان عمر النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٢ .

[١٠] الاتحاد الاوربي يمد مظلته تجاه تركيا ، الديوغرافيا وهاجس النفوذ السياسي ، الرياض ، ٢٦ كانون الثاني ٢٠٠٥.

[١١] جان ماركو ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢ .

[١٢] لقمان عمر النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص١٥

[١٣] Piner Bilgin "Turkey and the EU ; yesterday's answers to tomorrow's security problems" ? , Bilkent university , Department of international Relations , Ankara , May 2001 , pp 38-42

[١٤] تركيا المسلمة لازالت خائفة في حلمها الاوربي المستحيل ، شبكة النبأ المعلوماتية ، الانترنت www.annabaa.org/nbaews

[١٥] حسين طلال مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٥٣-٣٥٤ .

[١٦] علي حسين باكير ، تركيا : الدولة والمجتمع المقومات الجيو- سياسية والجيو- استراتيجية والنموذج الاقليمي والارتقاء العالمي ، عن كتاب ، تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، ص٢٠-٢٢ .

[١٧] حسين طلال مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦٧-٣٦٨ .

[١٨] محمد نور الدين ، تركيا الجمهورية الحائرة ، مقاربات في الدين والسياسة والعلاقات الخارجية ، مركز الدراسات الاستراتيجية ، بيروت ١٩٩٨ ، ص٤١ .

[١٩] مبادرات الامم المتحدة عام ١٩٩٢ ، والتي اطلق عليها مبادرة غالي نسبة الى الدكتور بطرس غالي ، والمبادرة الامريكية عام ١٩٩٣ ، والمبادرة البريطانية التي اطلقها وزير خارجيتها الاسبق مالكوم ريفكيذ وقد عرفت "بالنقاط العشر" واخيراً المبادرة التي اطلقها الامين العام للامم المتحدة كوفي عنان عام ٢٠٠٤ .

[٢٠] حسين طلال مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤٨ .

[٢١] جان ماركو ، مصدر سبق ذكره ، ص٥٢ .

[٢٢] ذكرى استقلال ارمينيا، جريدة القبس الكويتية، على الرابط التالي: http//:www.alqabas.com.kw.2011

[٢٣] لقمان عمر النعيمي ، مصدر سبق ذكره ، ص٤٢ .

[٢٤] محمد ثلجي ، ازمة الهوية في تركيا "طرق جديدة للمعالجة ، عن كتاب تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، الدار العربية للعلوم (ناشرون) ط١ ، بيروت ٢٠٠٩ ، ص٩٧.

[٢٥] عبدالله اوجلان : زعيم كردي قاد العمليات العسكرية ضد القوات التركية وتم اعتقاله عام ١٩٩٩ وحكم عليه بالاعدام ثم خفف الحكم الى السجن المؤبد ، للمزيد انظر ، د. وصال نجيب العزاوي ، حزب العمال

الكردستاني التركي ، دراسات استراتيجية ، العدد ٣٣ ، مركز الدراسات الدولية ، جامعة بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٢٢ .

[٢٦] بدر حسين الشافعي ، الاتحاد الاوربي وقضية الاكراد ، ملف السياسة الدولية ، العدد ١٣٠ ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص١٧١ .

[٢٧] حسين طلال مقلد ، مصدر سبق ذكره ،ص٣٥٦

[٢٨] كريم محمد حمزة ، دهام محمد محمود ، القوى الفاعلة في المجتمع التركي ، بيت الحكمة، ط١ ، بغداد ، ٢٠٠٢ ، ص٢٢ .

[٢٩] طارق عبدالجليل ، الجيش والحياة السياسية : تفكيك القبضة الحديدية ، عن كتاب تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج ، ص٧٧ .

[٣٠] المصدر نفسه ، ص٧٨ .

[٣١] نص دستور ١٩٨٢ وبموجب المادة (١١٨) على تشكيل الامانة العامة لمجلس الامن القومي الذي يحدد السياسات الاساسية للبلاد ويتألف من رئيس الجمهورية والحكومة ووزراء الداخلية والدفاع والخارجية ومن رئبي اركان الجيش وقادة القوات البرية والجوية والبحرية وقد تم تحديد مهام المجلس لتمثل شؤون تركيا جميعها العسكريو والسياسية والامنية والاقتصادية والثقافية فضلاً عن مسؤوليتها عن حماية المبادئ الكمالية ، للمزيد انظر : طارق عبدالجليل ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٣ .

[٣٢] فهمي هويدي ، تركيا في عين الاعصار نهاية دولة العسكر وحكومتها الخفية ، الشرق الاوسط ، ٢٠٠٥/٣/٢٩ ، الانترنت www.ALShaq ALAwsat.net.

[٣٣] حسين طلال مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦٠-٣٦١

[٣٤] ابراهيم اوزتورك ، التحولات الاقتصادية التركية بين عامي ٢٠٠٢-٢٠٠٨ ، عن كتاب تركيا ، ص٤٩-٥١ .

[٣٥] احمد السيد النجار ، حراك اقتصادي تركي ، شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) : http : // www.OCPSS.ahram.org.eg.

[٣٦] ابراهيم البيومي غانم ، جدلية الاستيعاب والاستبعاد في العلاقات التركية الاوربية ، الدار العربية للعلوم ، عن (تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج) ، ص١٨٥ .

[٣٧] محمد نور الدين ، تركيا الصيفة الدور ، رياض الريس للكتب والنشر ، ط١ ، بيروت ٢٠٠٨ ، ص٢٠٢ .

[٣٨] المصدر نفسه ، ص٢٠٢-٢٠٣ .

[٣٩] حسين طلال مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٧١ .

[٤٠] محمد نور الدين ،تركيا الصيغة والدور، مصدر سبق ذكره ، ص٢٠٤

[٤١] محرم اكشي ، في اسيا الوسطى والقوقاز تامين لجسور الطاقة ، الدار العربية للعلوم ، تركيا بين تحـديات الـداخل ورهانات الخارج ، ص١٩٨–١٩٩ .

[٤٢] محمد ثلجي ، مصدر سبق ذكره ، ص٩٧ .

[٤٣] حسين طلال مقلد ، مصدر سبق ذكره ، ص٣٦٥